

مع استمرار التعافي وتربق الإفصاح عن القوائم المالية للشركات المدرجة

مؤشرات التفاوض تلون البورصة بـ«الأخضر»



■ جلسة خضراء للبورصة

للمزيد من النتائج المالية للشركات والبنوك المدرجة والتوزيعات عن عام 2023.

وكشف رائد دياب أن 4 بنوك كويتية أفضحت عن نتائجها حتى الآن؛ إذ ارتفعت أرباحها بنسبة 32 % في عام 2023 مقارنة بمستواها في العام السابق له.

وأوضح أن هناك انتظارا وتفاؤلا لبرنامج عمل الحكومة، والنقوعات باتخاذ خطوات متسارعة لتنفيذ العديد من المشاريع والخطط التنموية والتنوع الاقتصادي.

وذكر نائب رئيس قسم البحوث والاستراتيجية والاستثمارية: "من جهة أخرى، تبقى العوامل الجيوسياسية محل اهتمام المستثمرين وأي تصعيد غير متوقع سيؤثر على أسواق المال، فيما من الضروري محافظة أسعار النفط على مستويات جيدة، فقد لاحظنا التقلبات في الأسعار بالفترة الماضية".

وبين أن ذلك القلب تزامن مع تراجع التوقعات بخفض أسعار الفائدة من قبل الفيدرالي الأمريكي في وقت مبكر من العام، بعد أن أظهرت بيانات حكومية إضافية وظائف أكثر من المتوقع في سوق العمل الأمريكي في يناير الماضي.

مليون دينار (نحو 57 مليون دولار). وسجلت البورصة تداولات بقيمة 75.33 مليون دينار، في جلسة أمس، وزعت على 291.98 مليون سهم، بتنفيذ 15.66 ألف صفقة. ودعم الجلسة ارتفاع 6 قطاعات على رأسها الطاقة بنحو 5.39 %، بينما تراجعت 6 قطاعات أخرى في مقدمتها الاتصالات بـ 1 %، واستقر قطاع الرعاية الصحية وحيدا.

وعلى مستوى الأسهم، فقد ارتفع سعر 61 سهما جاء "امتيازات" في صدارتها بـ 15.32 %، بينما تراجع سعر 52 سهما في مقدمتها "العقارية" بنحو 9.79 %، واستقر سعر 9 أسهم.

وجاء سهم "كويتية" المتراجع 1.82 % على رأس نشاط الكميات بـ 29.21 مليون سهم، بينما تصدر "ايفا" السيولة بقيمة 19.56 مليون دينار، بنمو 3.47 %.

قال رائد دياب نائب رئيس قسم البحوث والاستراتيجيات لشركة كامكو للاستثمار إن مؤشرات البورصة تستمر بالتعافي للجلسة الثانية على التوالي بعد التصحيح الذي تم في الأسبوع الماضي. وأشار أن المناخ العام لا يزال إيجابيا مع ترقب المستثمرين

غلب الارتفاع على أداء المؤشرات الرئيسية للبورصة في ختام تعاملات، أمس الثلاثاء، مع استمرار التعافي، وترقب الإفصاح عن المزيد من القوائم المالية للشركات المدرجة عن العام الماضي. وشهدت الجلسة ارتفاع مؤشرها العام 20,35 نقطة لبلغ مستوى 7261,94 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0,45 في المئة من خلال تداول 143,7 مليون سهم عبر 6986 صفقة نقدية بقيمة 26,2 مليون دينار (نحو 79,9 مليون دولار). كما ارتفع مؤشر السوق الأول 18,77 نقطة لبلغ مستوى 7951,46 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0,24 في المئة من خلال تداول 148,2 مليون سهم عبر 8670 صفقة بقيمة 49 مليون دينار (نحو 149,4 مليون دولار).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 27,75 نقطة لبلغ مستوى 5929,27 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0,47 في المئة من خلال تداول 81,16 مليون سهم عبر 3517 صفقة نقدية بقيمة 18,7 مليون دينار (نحو 149,4 مليون دولار).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 27,75 نقطة لبلغ مستوى 5929,27 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0,47 في المئة من خلال تداول 81,16 مليون سهم عبر 3517 صفقة نقدية بقيمة 18,7 مليون دينار (نحو 149,4 مليون دولار).

مؤقتة لمدة 3 أشهر

الجوعان يشكل لجنة لمراجعة قانون حماية المستهلك

تستهدف تحديد أوجه القصور سواء من الناحية التشريعية أو التنفيذية واقتراح أي تعديلات



■ وزير التجارة والصناعة عبدالله الجوعان

بحققة مع التأكد من ميكنة الدورة المستندية الخاصة بشكاوى المستهلك واقتراح أي تعديلات إن وجدت. وأضافت أن اللجنة المختصة أيضا بدراسة ما يحوله الوزير إليها من موضوعات تتعلق بحماية المستهلك وتحديد أوجه القصور سواء من الناحية التشريعية أو التنفيذية واقتراح أي تعديلات. وأشارت إلى أنه يجوز للجنة الاستعانة بمن تراه مناسبا من ذوي الاختصاص على أن تقوم برفع تقارير أعمالها ونوصياتها إلى وزير التجارة والصناعة لاتخاذ القرارات بشأنها.

أصدر وزير التجارة والصناعة عبدالله الجوعان أمس الثلاثاء قرارا وزاريا يقضي بتشكيل لجنة مدتها ثلاثة أشهر لمراجعة قانون حماية المستهلك والقوانين واللوائح التنفيذية التابعة ومدى تطبيقها والتحديات التي تواجه تطبيق القانون. وذكرت الوزارة في بيان صحفي أن اللجنة مهمتها تحديد أوجه القصور سواء من الناحية التشريعية أو التنفيذية واقتراح أي تعديلات لعقود نطية يمكن تطبيقها للتأكد من عدم إخضاع المستهلك لعقود مجحفة كذلك اقتراح حملات توعية للمستهلك

بسبب زيادة السعة السوقية والعوائد المرتفعة بشكل غير طبيعي بعد تأثير «كوفيد»

أرباح «طيران الجزيرة» السنوية تتراجع 69.5 في المئة

وكالة بالاستثمار وحد دوار وذلك بمعدل فائدة وعمولات تدفع وفقا للنظم المعمول بها في البنوك.

وصادق المجلس على تجديد عقد تسهيلات ائتمانية قائمة بمبلغ وقدره 35 مليون دولار أمريكي (ما يعادل 10,7 مليون دينار كويتي) تشمل خطابات ضمان واعتمادات مستندية تحت الطلب وذلك بمعدل فائدة وعمولات تدفع وفقا للنظم المعمول بها في البنك.

ووافق على إحلال وتعديل عقود الإيجار أو أي تعديلات أخرى مع شركات تأجير الطائرات.

وحسب آخر بيانات مالية معلنة، سجلت "طيران الجزيرة" في التسعة أشهر الأولى من عام 2023 صافي ربح بـ 13.27 مليون دينار، بانخفاض 36.08 % عن مستواه في الفترة المناظرة من العام السابق له البالغ 20.76 مليون دينار.



■ شركة طيران الجزيرة

قائمة مع تسهيلات إضافية مع إحدى البنوك المحلية بحد أقصى 48 مليون دينار كويتي يشمل كلا من خطابات ضمان واعتمادات مستندية تحت الطلب وحد

والاكتفاء بالتوزيعات المحلية والتي تم توزيعها بمقدار 28 فلس كويتي للسهم الواحد. كما وافق على توقيع عقد تجديد تسهيلات ائتمانية

بلغت 683 ألف دينار. وأوصى مجلس إدارة الشركة بعدم توزيع أرباح عن النصف الثاني من السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023

تراجعت أرباح شركة طيران الجزيرة في عام 2023 بنسبة 69.5 % على أساس سنوي، وفق بيان للبورصة أمس الثلاثاء. بلغت أرباح الشركة في العام الماضي 6.12 مليون دينار، مقابل 20.08 مليون دينار ربح عام 2022.

وعزا البيان تراجع الأرباح إلى انخفاض العائد بسبب زيادة السعة السوقية وكذلك العوائد المرتفعة بشكل غير طبيعي في عام 2022 بعد تأثير

كوفيد. وأوضحته الشركة أن صافي ربح عام 2022 تضمن ربح من بيع وإعادة استئجار المحركات بمبلغ وقدره 1.73 مليون دينار كويتي.

وبلغت خسائر "طيران الجزيرة" نحو 7.14 مليون دينار على مستوى الربع الرابع من عام 2023، مقابل خسائر في الربع المناظر من 2022

مجلس إدارة «المباني» يوصي بتوزيع أرباح نقدية وأسهم مجانية

2023، فقد بلغت أرباح "المباني" نحو 17.38 مليون دينار، بنمو 9.79 % عن مستواها في الربع المناظر من 2022 البالغ 15.83 مليون دينار. وأوصى مجلس إدارة الشركة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 14 % من رأس المال بما يعادل 14 فلسا للسهم،

وعزا البيان ارتفاع الأرباح إلى زيادة معدل الإشغال في الأقبونز، مع وجود الآلية القوية لإدارة النقد في العمليات بما يغطي الزيادة في تكلفة الأراضي المستأجرة في الفترة الحالية مقارنة بالمقابلة.

وعلى مستوى الربع الرابع من عام 2023، فقد بلغت أرباح "المباني" نحو 17.38 مليون دينار، بنمو 9.79 % عن مستواها في الربع المناظر من 2022 البالغ 15.83 مليون دينار. وأوصى مجلس إدارة الشركة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 14 % من رأس المال بما يعادل 14 فلسا للسهم،

وعزا البيان ارتفاع الأرباح إلى زيادة معدل الإشغال في الأقبونز، مع وجود الآلية القوية لإدارة النقد في العمليات بما يغطي الزيادة في تكلفة الأراضي المستأجرة في الفترة الحالية مقارنة بالمقابلة.

ارتفعت أرباح شركة المباني في عام 2023 بنسبة 6.40 % على أساس سنوي، مع توصية بتوزيع أرباح نقدية وأسهم مجانية. بلغت أرباح الشركة في العام الماضي 64.99 مليون دينار، مقابل 61.08 مليون دينار ربح عام 2022؛ وذلك وفق بيان للبورصة.

«الوطني» يحصد جائزة أفضل مقدم لخدمات

التمويل التجاري في الكويت

لعملاء البنك. وتعد مجلة غلوبل فاينانس العالمية، التي تأسست في عام 1987 وتتخذ من نيويورك مقرا لها، من أعرق المجلات المتخصصة في قطاعي التمويل والاقتصاد، ويبلغ عدد قرائها أكثر من 50 ألفا من المديرين التنفيذيين ومسؤولي القرارات الاستثمارية والاستراتيجية في المؤسسات والمالية في 193 دولة حول العالم، وتجري المجلة سنويا العديد من الاستبيانات حول الابتكار والربحية للبنوك والمؤسسات المالية حول العالم ويتم على إثرها اختيار الأفضل على المستوى الإقليمي والعالمي.

المستوى المتميز لخدمة العملاء وما يقدمه من قيمة مضافة يدعمها انتشاره الإقليمي والدولي الذي يشمل أوسع شبكة فروع دولية وشركات تابعة منتشرة في 4 قارات حول العالم. كما تعكس الجائزة قدرة الوطني الفريدة في الحفاظ على علاقات وثيقة ومستدامة مع عملائه، وهو ما يجعل البنك يتبوأ مكانة قوية تضمن مشاركته في كبرى صفقات التمويل، وترسخ موقعه الرائد والمهيمن محليا وإقليميا. ويملك بنك الكويت الوطني فريقا من الخبراء المتخصصين في إدارة التمويل التجاري الذين يتمتعون بخبرات عالية لتقديم أفضل الحلول

الوطني كواحد من بين أفضل مقدمي خدمات التمويل التجاري ضمن الاستبيان الرابع والعشرين، والذي شمل 11 فئة عالمية و100 دولة حول العالم و8 مناطق جغرافية مختلفة. ومنحت مجلة «غلوبل فاينانس» هذه الجائزة لبنك الكويت الوطني تقديرا لمبادراته في تطوير أفضل الحلول المصرفية وتقديم خدمات عالية الجودة تلبي تطلعات عملائه. وترنر هذه الجائزة على ريادة البنك وتقدره في سوق التمويل التجاري، ومشاركته في كبرى الصفقات التي تشمل العديد من القطاعات الحيوية، وذلك بفضل

حصد بنك الكويت الوطني جائزة أفضل مقدم لخدمات التمويل التجاري في الكويت لعام 2024، وذلك في الاستبيان السنوي الذي أجرته مجلة «غلوبل فاينانس» العالمية المتخصصة، والذي تضمن استطلاع آراء محلي القطاع المصرفي والمديرين التنفيذيين للشركات والمتخصصين في مجال التكنولوجيا حول العالم. واستندت غلوبل فاينانس في اختيار الفائزين لهذه الجائزة إلى العديد من المعايير، من بينها حجم المعاملات، ونطاق التغطية العالمية، وخدمة العملاء، إضافة إلى الأسعار التنافسية والتقنيات المبتكرة. ووقع الاختيار على بنك الكويت

«STC» تحقق بـ32.68 مليون دينار أرباحاً خلال 2023

إدارة "STC" بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين عن العام الماضي بنسبة 35 % من القيمة الاسمية للسهم، بما يعادل 35 فلسا يسهم، وإجمالي يقدر بـ34.95 مليون دينار. وكانت الشركة قد حققت ربحا في 2022، وذلك وفق بيان للبورصة أمس

القانونية المسجلة في عام 2022، وباستثناء احتساب الأرباح غير المكررة فإن النمو في صافي الأرباح يرجع إلى ارتفاع الإيرادات، وكفاءة النفقات التشغيلية. وسجلت "STC" ربحا في الربع الرابع من العام المنصرم بقيمة 8.29 مليون دينار، بتراجع 7.2 % عن مستواها ذات الفترة من عام 2022 البالغ 8.94 مليون دينار. وأوصى مجلس

انخفضت أرباح شركة الاتصالات الكويتية "STC" خلال عام 2023 بنسبة 1.6 %، مع توصية بتوزيع نقدي. سجلت الشركة ربحا في العام الماضي بقيمة 32.68 مليون دينار، مقابل 33.21 مليون دينار ربح عام 2022، وذلك وفق بيان للبورصة أمس الثلاثاء. وعززت الشركة انخفاض الأرباح غير تسجيل أرباح على مكرونة من المطالبات